

نظرة
الشيخ المفيد

بسم الله
مركز تحقيقات کاتویر علوم اسلامی
حول العصمة

جعفر انواری - علی محمد قاسمی



نام : المقالات و الرسائل = مجموعه مقالات کنگره شیخ مفید (ره)

تعداد اجزاء : ۵۰

مؤلفان : گروهی از علماء و اساتید حوزه و دانشگاه

زبان : عربی و فارسی

چاپ : اول

تاریخ : ۱۴۱۳ هجری - قمری

چاپخانه : مهر - قم

تیراژ : ۱۰۰۰

ناشر : کنگره هزاره شیخ مفید (ره)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مركز تحقيقات کاتویر علوم اسلامی

المقدمة:

من أعظم المناصب الإلهية هو منصب النبوة والإرشاد وهداية الناس إلى الطريق المستقيم والهدف السامي والكمالات العالية وإطلاق سراحهم عن كل الأغلال والإصرار، وهذا المنصب لأهميته الاستثنائية يستلزم التمتع بمجموعة من الميزات الراقية القيمة، وبدون هذه الميزات لا يصلح للإنسان إطلاقاً ليحتل كرسي القيادة وهداية الأمة وإرشادها، ومن جملة هذه الصفات غير العادية وجود قوة باطنية رادعة ناشئة من كمال إيمان الأنبياء تعصمهم من الفساد الأخلاقي والذنوب وحتى من إرادة ذلك بحيث تكون حياتهم بأجمعها مبرأة من كل وصمة ذنب خالية من كل نقطة سوداء.

ويقع البحث في هذه الرسالة حول هذه المسألة المهمة على رأي الشيخ المفيد

- ره - وخطّة البحث تشتمل على عدّة أبواب وفصول وإليك هذه الرسالة:

الباب الأول

الفصل الأول:

١- معنى العصمة ورأي الشيخ المفيد في

عصمة الأنبياء - عليهم السلام - والأئمة - عليهم السلام - :

قال الشيخ المفيد - ره -: «إن العصمة في أصل اللغة هي ما اعتصم به الإنسان من الشيء كأنه امتنع به عن الوقوع فيما يكره، وليس هي جنساً من أجناس الفصل ومنه يقال [قولهم خ ل]: اعتصم فلان بالجبل (الجبال خ ل) إذا امتنع به ومنه، سميت العصم وهي وعول الجبل لامتناعها بها، والعصمة من الله تعالى هي: التوثيق الذي يسلم به الإنسان مما يكره إذا أتى الطاعة، وذلك مثل إعطائنا رجلاً غريقاً حبلاً ليتشبث به فسلم به من الغرق، ولو لم يعتصم به لم يسمّ عصمة، وكذلك سبيل اللطف. إن الإنسان إذا أطاع سمى توفيقاً وعصمة، وإن لم يطع لم يسمّ توفيقاً ولا عصمة، وقد بين الله ذكر هذا المعنى في كتابه بقوله: ﴿واعتصموا بحبل الله جميعاً﴾^(١) وحبل الله هو

(١) آل عمران / ١٠٤.

دينه، ألا ترى أنهم بامتنال أمره يسلمون من الوقوع في عقابه، فصار تمسكهم بأمره اعتصاماً، وصار لطف الله لهم في الطاعة عصمة، فجميع المؤمنين من الملائكة والنبين والأئمة - عليهم السلام - معصومون لأنهم متمسكون بطاعة الله تعالى، وهذا جملة من القول في العصمة ما أظنّ أحداً يخالف في حقيقتها، وإنما الخلاف في حكمها، وكيف تجب، وعلى أي وجه تقع، وقد مضى ذكر ذلك في باب عصمة الأنبياء وعصمة نبينا عليه وعليهم السلام^(١).

... أقول إنّ جميع أنبياء الله - صلوات الله عليهم - معصومون من الكبائر قبل النبوة وبعدها، ومما يستحق فاعله من الصغائر كلّها، وأما ما كان من صغير لا يستحق فاعله فجائز وقوعه قبل النبوة وعلى غير تعمد، وممتنع منهم بعدها على كلّ حال، وهذا مذهب جمهور الإمامية والمعتزلة بأسرها تخالف فيه^(٢).

... أقول إنّ الأئمة القائمين مقام الأنبياء - صلوات الله عليهم - في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام، معصومون كعصمة (بعضة خ ل) الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وإنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين ولا ينسون شيئاً من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذ منهم وتعلّق بظاهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب، والمعتزلة بأسرها تخالف في ذلك ويجوزون من الأئمة وقوع الكبائر والردة على الإسلام^(٣).

قال العلامة الطباطبائي - ره -: «فإنّ العصمة على ما ذكره القوم قوة تمنع الإنسان عن الوقوع في الخطأ وتردعه عن فعل المعصية واقتراف الخطيئة»^(٤).

(١) أوائل المقالات (أجوبة الشيخ عن أسئلة السيد رضي).

(٢) المصدر نفسه: ص ٦٦ - ٦٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٧٣.

(٤) الميزان ج ٢ ص ١٣٨.

وقال أيضاً: «العصمة من الله سبحانه إنَّها هي بإيجاد سبب في الإنسان النبي يصدر عنه أفعاله الاختيارية صواباً وطاعة، وهو نوع من العلم الراسخ، وهو الملكة كما مر»^(١).

وقال العلامة المظفر - ره -: «والعصمة هي التَّزَهُ عن الذنوب والمعاصي صفاتها وكبائرها وعن الخطأ والنسيان»^(٢).

وقال الراغب في المفردات: «العصم: الإمساك، والاعتصام: الاستمسك... والعصام: ما يعصم به أي: يشدّ. وعصمة الأنبياء حفظه إِيَّاهم أولاً بما خصَّهم به من صفاء الجوهر ثم بما أولاهم من الفضائل الجسمية والنفسية ثم بالنصرة وبثبّت أقدامهم ثم بإنزال السكينة عليهم وبحفظ قلوبهم وبالتوفيق...».

والحاصل من جميع تلك التعابير هو أنَّ العصمة لم تكن قوّة مانعة عن المعصية والخطأ جبراً، بل هي قوّة مانعة عنهما اختياراً أي مع بقاء الاختيار في المعصوم فهو يترك المعصية باختياره لقوّة عقله وإيمانه. *مختصر علوم راسخ*

وأيضاً يوجد للعصمة بعض التعاريف غير الصحيحة كتعريف الإشارة العصمة بأنَّها «عبارة عن أنَّه تعالى لا يخلق في المعصومين ذنباً»^(٣).

(١) الميزان ج ٢ ص ١٣٩.

(٢) عقائد الإمامية ص ٥٤.

(٣) الإلهيات ج ٢.

٢- أقسام العصمة

العصمة على ثلاثة أقسام: ^(١)

ألف: العصمة عن الخطأ في تلقي الوحي.

ب: العصمة عن الخطأ في التبليغ والرسالة.

ج: العصمة عن المعصية. [المعصية هي ما فيه هتك حرمة العبودية ومخالفة مولوية ويرجع إلى قول أو فعل ينافي العبودية].

وأما الخطأ في غير باب المعصية وتلقي الوحي والتبليغ وبعبارة أخرى في غير باب أخذ الوحي وتبليغه والعمل به كالخطأ في الأمور الخارجية نظير الأغلاط الواقعة للإنسان في الحواس وإدراكاتها أو الاعتبارات من العلوم، ونظير الخطأ في تشخيص الأمور التكوينية من حيث الصلاح والفساد والنفع والضرر ونحوها، فالكلام فيها خارج عن هذا المبحث.

(١) الميزان ج ٢ ص ١٣٤.

الفصل الثاني:

١- العصمة في القرآن

يصف القرآن الكريم الأنبياء بالعصمة بلطائف البيان ودقائقه ونبين هنا بعض الآيات الدالة على العصمة ووجه الاستدلال بها:

الآية الأولى: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾^(١).

وجه الدلالة: أن هذه الآية تصف الأنبياء بأنهم مهديون بهداية الله سبحانه على وجه يجعلهم القدوة والأسوة، هذا من جانب ومن جانب آخر نرى أنه سبحانه يصرح بأن من شملته الهداية الإلهية لا مضلّ له يقول تعالى: ﴿ومن يضلّل الله فما له من هاد * ومن يهد الله فما له من مضلّ﴾^(٢) وبما أن الضلالة والمعصية متساويان فيصح أن يقال في النتيجة: إن النبي لا تتطرق إليه المعصية.

الآية الثانية: ﴿ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً﴾^(٣).

ففي هذه الآية يعدّ الله تعالى الأنبياء من الذين أنعم الله عليهم، هذا من جانب ومن جانب آخر يصف سبحانه من أنعم عليهم بأنهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين في قوله: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾^(٤).

(١) الأنعام / ٩٠.

(٢) الزمر / ٣٦ - ٣٧.

(٣) النساء / ٦٩.

(٤) الفاتحة / ٧.

فيتّج من ضمّ هاتين الآيتين إلى بعضها عصمة الأنبياء بوضوح لأنّ العاصي يشمله غضب الربّ ويكون ضالاً بقدر عصيانه، فإذا كان الأنبياء ممّن أنعم الله عليهم، والذين أنعم الله عليهم لا يشملهم غضب الربّ ﴿غير المغضوب عليهم﴾ فيكون الأنبياء منزّهين عن المعصية وبريئين عن المخالفة.

الآية الثالثة: ﴿واتهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾^(١).

قال الفخر الرازي في تفسيره الكبير: «واحتجّ العلماء بهذه الآية في إثبات عصمة الأنبياء، قالوا: لأنّه تعالى حكم عليهم بكونهم أخياراً على الإطلاق وهذا يعمّ حصول الخيرية في جميع الأفعال والصفات بدليل صحة الاستثناء وبدليل دفع الاجمال».

الآية الرابعة: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتّى يحكّموك فيما شجر بينهم ثمّ لا يجدوا في أنفسهم حرجاً ممّا قضيت ويسلموا تسليماً﴾.

إنّ هذه الآية تدلّ على العصمة لأنّ الأمر بإطاعة النبيّ على وجه الإطلاق والتسليم له حتّى في القلب يشعر بأنّه معصوم لا يذنب ولا يخطأ، وإلاّ لا يجوز الأمر بالتسليم قبال أوامره ونواهيه على نحو الإطلاق من دون أيّ قيد وشرط^(٢).

وهنا آيات أخرى دالة على العصمة ولكن لم نتعرض لكلّ الآيات الشريفة رعاية للاختصار.

٢- العصمة في الحديث

قد ورد عن أبي الحسن الرضا -عليه السلام- حديث طويل في فضل الإمام وصفاته وفي هذا الحديث ما يدلّ على العصمة وإليك نصّه: «... الإمام المطهر من الذنوب

(١) ص/٤٧.

(٢) تفسير نمونه ج ٣ ص ٤٥٥.

والمرأ من العيوب... فهو معصوم مؤيد موفق مسدد قد أمن من الخطايا والزلل
والعثار...»^(١).

وعن أبي عبد الله - عليه السلام - في خطبة له يذكر فيها حال الأئمة وصفاتهم،
«معصوماً من الزلات مصوناً عن الفواحش كلها»^(٢).

٣- العصمة من طريق العقل

قال العلامة الطباطبائي - ره -: «وهذا الوجه قريب من قول من استدل على
عصمة الأنبياء من طريق العقل بأن إرسال الرسل وإجراء المعجزات على أيديهم
تصديق لقولهم: فلا يصدر عنهم كذب وكذا تصديق لأهليتهم للتبليغ، والعقل لا يعدّ
إنساناً يصدر منه المعاصي والأفعال المنافية لمرام ومقصد كيف كان أهلاً للدعوة إلى
ذلك المرام، فاجراء المعجزات على أيديهم يتضمن تصديق عدم خطأهم في تلقي
الوحي وفي تبليغ الرسالة وفي أمثالهم للتكاليف المتوجهة إليهم بالطاعة.

ولا يرد عليه: إن الناس وهم عقلاء يتسببون في أنواع تبليغاتهم وأقسام أغراضهم
الاجتماعية بالتبليغ ممن لا يخلو عن بعض القصور والتقصير في التبليغ، فإن ذلك منهم
لأحد أمرين لا يجوز فيما نحن فيه إمّا لمكان المسامحة منهم في السير من القصور
والتقصير، وإمّا لأنّ مقصودهم هو البلوغ إلى ما تيسر من الأمر المطلوب والقبض على
السير والغض عن الكثير وشيء من الأمرين لا يليق بساحته تعالى»^(٣).

(١) الكافي ج ١ ص ٢٠٠-٢٠٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٠٤.

(٣) الميزان ج ٢ ص ١٣٦.

الباب الثاني:

الفصل الأول:

١- عامل عصمة الأنبياء

مركز تحقيقات كميّات علوم إسلامي

قال العلامة الطباطبائي - ره -: «... والنبي وإن كان معصوماً من الخطأ والنسيان لكنّه إنّما يعتصم بعصمة الله ويصان به تعالى، فصَحَّ له أن يسأل ربه ما لا يأمنه من نفسه ويدخل نفسه لذلك في زمرة المؤمنين»^(١).

قال الأستاذ مكارم الشيرازي: «المنشأ والعامل الأصلي لعصمة الأنبياء، هو عناية الله سبحانه وتعالى وحفظه الأنبياء عن الخطأ والعصيان، وهذا هو المستفاد من الآية الشريفة: ﴿ولولا فضل الله عليك ورحمته لهَمَّت طائفة منهم أن يضلّوك وما يضلّون إلا أنفسهم﴾^(٢).^(٣)

(١)

(٢) النساء/ ١١٣.

(٣) تفسير نمونه ج ٤ ص ١٢٣.

إذن الدافع لارتكاب الذنب هو أحد عاملين: أولهما: عدم معرفة قبح العمل. وثانيهما: كون العقل مغلوباً على أمره أمام ضغط الشهوات، ولهذا فإنه إذا كان هناك شخص عالم بمفاسد وقبح جميع الذنوب وهو أيضاً مسيطر على كل رغباته ويوجهها حيث يشاء فمن غير الممكن أن تتلوّث يده بالذنوب.

وأما موضوع عصمة الأنبياء من الاشتباه والخطأ، فذلك بسبب أنهم يعيشون في صميم الواقعيات، وعندما يكون الإنسان مواجهاً للواقعيات بشكل مباشر بفضل ما لديه من حسّ خاصّ فإنّ الاشتباه والخطأ لا معنى لهما بالنسبة إليه، وذلك لأنّ إمكان الخطأ وارد في مرحلة تطبيق الصور الذهنية على الواقعيات الخارجية. وأما إذا ارتبط الإنسان من باطنه بواقع الوجود استحال عليه الخطأ ولهذا فقد أصبحت أفكار النبي في هدايته ودعوته مصونة من الزلل والخطأ^(١).



الفصل الثاني:

١- أدلة على لزوم عصمة الأنبياء

قال الشيخ المظفر^{ره}:- «والدليل على وجوب العصمة: أنه لو جاز أن يفعل النبي المعصية ويخطأ وينسى وصدر منه شيء من هذا القبيل، فإمّا أن يجب إتباعه في فعله الصادر منه عصياناً أو خطأ أو لا يجب. فإن وجب إتباعه فقد جوّزنا فعل المعاصي برخصته من الله تعالى بل أوجبنا ذلك وهذا باطل بضرورة الدين والعقل وإن لم يجب إتباعه، فذلك ينافي النبوة التي لا بدّ أن تقتن بوجود الطاعة أبداً»^(٢).

(١) «وحي ونبوت»، الأستاذ الشهيد مطهري - ره -

(٢) عقائد الإمامية ص ٥٤.

وقال السيد عبد الله الشبّر: «والدليل على وجوب العصمة مضافاً إلى النقل المتواتر وإجماع الفرق المحقّة والطائفة الحقّة أمور:

الأول: أنّه لو انتفت العصمة لم يحصل الوثوق بالشرائع والاعتماد عليها، فإنّ المبلّغ إذا جوزنا عليه الكذب وسائر المعاصي جاز أن يكذب عمداً أو نسياناً أو يترك شيئاً ممّا أوحى إليه أو يأمر من عنده فكيف يبقى اعتماد على أقواله.

الثاني: أنّه إن فعل المعصية فإنّما أن يجب علينا اتباعه فيها فيكون قد وجب علينا فعل ما وجب تركه واجتمع الضدّان وإن لم يجب انتفت فائدة البعثة.

الثالث: أنّه لو جاز أن يعصي لوجب إيذاؤه والتبرّي منه لأنّه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكن الله تعالى نصّ على تحريم إيذاء النبي ﷺ فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(١).

الرابع: أنّه يلزم بعصيانهم سقوط محلّه وربّته عند العوام فلا ينقادون إلى طاعته فتنتفى فائدة البعثة....

التاسع: أنّه لو لم يكن معصوماً لكان محلّ إنكار ومورد عتاب كما في قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبِرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ فيجب أن يكون مؤتمراً بما يأمر به ومنتهياً عمّا ينهى.

العاشر: أنّه لو كان يخطئ لاحتاج إلى من يسدده ويمنعه عن خطئه وينبّهه على نسيانه فإنّما أن يكون ذلك معصوماً فيثبت المطلوب أو غير معصوم فيتسلسل^(٢).

وقال الأستاذ السبحاني: «الدليل الأول: الوثوق فرع العصمة، إنّ ثقة الناس بالأنبياء وبالتالي حصول الغرض من بعثهم، إنّما هو رهن الاعتقاد بصحة مقالهم

(١) الأحزاب/ ٥٧.

(٢) حقّ اليقين ص ٩١.

وسلامة أفعالهم وهذا بدوره فرع كونهم معصومين عن الخلاف والعصيان في السر والعلن، من غير فرق بين معصية وأخرى، ولا بين فترة من فترات حياتهم وأخرى وذلك لأن المبعوث إليه إذا جَوَّز الكذب على النبي أو جَوَّز المعصية على وجه الإطلاق، جَوَّز ذلك أيضاً في أمره ونهيه وأفعاله التي أمره باتباعه فيها ومع هذا الاحتمال لا ينقاد إلى امتثال أوامره فلا يحصل الغرض من البعثة»^(١).

وبالجملة: بما أن النبي قوله وفعله حجتان فيجب اتباعه فيهما وهذا لا يحصل إلا عند الوثوق بصحتها ومع عدم حصول هذا الوثوق تنتفي بواعث الاتباع فلا يحصل الغرض.

...«الدليل الثاني: التربية رهن عمل المربي، إن الهدف العام الذي بعث لأجله الأنبياء هو تزكية الناس وتربيتهم، وإن التربية عن طريق الوعظ والإرشاد وإن كانت مؤثرة إلا أن تأثير التربية بالعمل أشد وأعمق وأكد وذلك إن التطابق بين مرحلتي القول والفعل هو العامل الرئيسي في إذعان الآخرين بأحقية تعاليم المصلح والمربي، ولو كان هناك انفكاك بينهما لانفض الناس من حوله وفقدت دعوته أي أثر في القلوب»^(٢).

وهذا كما يوجب العصمة بعد البعثة يقتضيها قبلها أيضاً لأن لسوابق الأشخاص وصحائف أفعالهم الماضية تأثيراً في قبول الناس كلامهم وإرشاداتهم وهذا ياتهم.

(١) الإلهيات ج ٢ ص ١٥٧.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٦٠.

الباب الثالث

الفصل الأول:

١- ارتباط العصمة بالعلم

مركز تحقيقات كميوتير علوم إسلامي

قال العلامة الطباطبائي - ره -: «وَأَتَاهُمُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنَ الْعِلْمِ مَا هُوَ مُلْكَةٌ تَعَصِّمُهُمْ مِنْ اقْتِرَافِ الذُّنُوبِ وَارْتِكَابِ الْمَعَاصِي»^(١).

وقال أيضاً: «فقد بان من جميع ما قدّمناه أنّ هذه الموهبة الإلهية التي نسمّيها قوة العصمة نوع من العلم والشعور يغيّر سائر أنواع العلوم في أنّه غير مغلوب لشيء من القوى الشعورية البتة، بل هي الغالبة القاهرة عليها المستخدمة إيّاها، ولذلك كانت تصون صاحبها من الضلال والخطيئة مطلقاً...»^(٢).

قال الأستاذ السبحاني: «الوجه الثاني: العصمة نتيجة العلم القطعي بعواقب المعاصي، إنّ العلم القطعي بعواقب الأعمال الخطيرة يخلق في نفس الإنسان وازعاً قوياً

(١) الميزان ج ١١ ص ١٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٨٠.

يصدّه عن ارتكابها وأمّاله في الحياة كثيرة... وعلى ضوء هذا البيان فشهود نتائج المعاصي وعواقبها شهوداً لا يبقى في النفس أيّ ريب وشكّ يصدّ الإنسان عن اختيار ارتكابها صدّاً قاطعاً، ومع ذلك لا يتنافى مع اختياره ولا يسلب حرّيته كما سيوافيك^(١).
وقال الأستاذ مكارم الشيرازي في ذيل آية ١١٣ / النساء: «يكون ذيل هذه الآية من أحد البراهين الأساسية على العصمة، وهو أنّ الله تعالى قد علّم الأنبياء علوماً وهي توجب العصمة لهم لأنّ العلم بعواقب الأمور يوجب الاجتناب عن الخطايا والذنوب كالطبيب الذي يعرف وجود جرثومات الأمراض في الماء غير النظيف وفي القاذورات...»^(٢).

٢- ارتباط العصمة بالإرادة والاختيار

قال العلامة الطباطبائي - ره -: «إنّ هذا العلم أعني ملكة العصمة لا يغير الطبيعة الإنسانية المختارة في أفعالها الإرادية ولا يخرجها إلى ساحة الإجمار والاضطرار كيف ! والعلم من مبادئ الاختيار ومجرد قوة العلم لا يوجب إلّا قوة الإرادة كطالب السلامة إذا أيقن بكون مائع ما سمّاً قاتلاً من حينه فإنّه يمتنع باختياره من شربه قطعاً وإنّما يضطرّ الفاعل ويحجر إذا أخرج من يجبره أحد طرفي الفعل والترك من الإمكان إلى الامتناع... فالإنسان المعصوم إنّما ينصرف عن المعصية بنفسه، ومن عن اختياره وإرادته، ونسبة الصرف إلى عصمته تعالى كنسبة انصراف غير المعصوم عن المعصية إلى توفيقه تعالى»^(٣).

(١) الإلهيات ج ٢ ص ١٤٩ - ١٥١.

(٢) تفسير نمونه ج ٤ ص ١٢٣.

(٣) الميزان ج ١١ ص ١٦٣.

قال الأستاذ السبحاني: «إن العصمة لا تسلب الاختيار عن المعصوم بأي من التحاليل التي مضت ويتضح ذلك بالنظر في العصمة النسبية المتحققة في العاديين من الناس، فقد تقدّم أن العالم بوجود الطاقة الكهربائية في الأسلاك العارية لا يمسّها، والطبيب لا يشرب سؤر المجذومين والمسلولين، لعلمهما بعواقب فعلهما. ومع ذلك فكلّ منهما - في حال اجتنابه عن الفعل - قادر على الفعل لو غَضّ طرفه عن حياته وخاطر بها ولكنّها لا يقومان به لحبّ كلّ منهما صحّته وسلامته»^(١).

- وقال الأستاذ مكارم الشيرازي: «العصمة لم تكن بمعنى سلب الاختيار عن المعصوم وإلاّ لم تكن فضيلة للمعصوم بل المعصوم مع وجود العصمة قادرة على ارتكاب المعاصي ولكنه يتركها باختياره»^(٢).

في معنى غفران ذنب النبي ﷺ

قال الشيخ المفيد - ره -: «... أقول: إن نبيّنا محمد ﷺ ممّن لم يعص الله عزّ وجلّ منذ خلقه الله عزّ وجلّ إلى أن قبضه ولا تعمد له خلافاً ولا أذنب ذنباً على التعمّد ولا النسيان، وبذلك نطق القرآن وتواتر الخبر عن آل محمد ﷺ وهو مذهب جمهور الإمامية والمعتزلة بأسرها على خلافه، وأمّا ما يتعلّق به أهل الخلاف من قول الله عزّ وجلّ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ وأشباه ذلك في القرآن ويعتمدونه على البيان، وقد نطق القرآن بما قد وصفناه فقال جلّ اسمه: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ فنفى بذلك عنه كلّ معصية ونسيان»^(٣).

(١) الإلهيات ج ٢ ص ١٦٢.

(٢) تفسير نمونه ج ٤ ص ٤٠٦.

(٣) أوائل المقالات ص ٦٨.

قال في الميزان: وبالجمله هذا الإشكال نعم الشاهد على أن ليس المراد بالذنب في الآية هو الذنب المعروف وهو مخالفة التكليف المولوي، ولا المراد بالمغفرة معناها المعروف وهو ترك العقاب على المخالفة المذكورة، فالذنب في اللغة على ما يستفاد من موارد استعماله هو: العمل الذي له تبعه سيئة كيفما كان، والمغفرة هي: الستر على الشيء، وأما المعنيان المذكوران المتبادران من لفظي الذنب والمغفرة إلى أذهاننا اليوم أعني مخالفة الأمر المولوي المستتبع للعقاب وترك العقاب عليها، فإنما لزمهما بحسب عرف المتشرعين....

فالمراد بالذنب - والله أعلم - : التبعة السيئة التي لدعوته ﷺ عند الكفار والمشركين وهو ذنب لهم عليه كما في قول موسى لربه ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾^(١) وما تقدم من ذنبه هو ما كان منه ﷺ بمكة قبل الهجرة وما تأخر من ذنبه هو ما كان منه بعد الهجرة، ومغفرته تعالى لذنبه هي ستره عليه بإبطال تبعته باذهاب شوكتهم وهدم بنيته، ويؤيد ذلك ما يتلوه من قوله: ﴿وَيَسِّرْ لَنَا ذَنْبَنَا﴾^(٢) وييسر نعمته عليك - إلى أن قال - وينصرك الله نصراً عزيزاً. (٢) تحقيق كافي في علوم القرآن

وقال في موضع آخر: إن المراد بـ «ذنبه» ﷺ ما صدر عنه من المعصية، والمراد بما تقدم منه وما تأخر ما صدر عنه قبل النبوة وبعدها، وقيل: ما صدر قبل الفتح وما صدر بعده... إن المراد بمغفرة ما تقدم من ذنبه وما تأخر مغفرة ما وقع من معصية وما يقع، بمعنى الوعد بمغفرة ما سيقع منه إذا وقع لئلا يرد الإشكال بأن مغفرة ما لم يتحقق من المعصية لا معنى له، ومن ذلك قول بعضهم: إن المراد بمغفرة ما تقدم من ذنبه مغفرة ما تقدم من ذنب أبويه آدم وحواء - عليهما السلام - ببركته ﷺ والمراد بمغفرة ما تأخر منه مغفرة ذنوب أمته بدعائه، ومن ذلك أن المراد بالذنب في حقه ﷺ ترك الأولى وهو مخالفة الأوامر الإرشادية دون التمرد عن امتثال التكليف المولوية والأنبياء على ما هم

(١) الشعراء / ٢٤.

(٢) الميزان ج ١٨ ص ٢٥٤.

عليه من درجات القرب يؤخذون على ترك ما هو أولى كما يؤخذ غيرهم على المعاصي المعروفة كما قيل: «حسنات الأبرار سيئات المقربين»^(١).

وقال المحقق الطبرسي - ره -: ولأصحابنا فيه وجهان من التأويل (أحدهما): أنَّ المراد ليغفر لك الله ما تقدّم من ذنب أمتك وما تأخر بشفاعتك. وأراد بذكر التقدم والتأخر ما تقدّم زمانه وما تأخر كما يقول القائل لغيره: صفحت عن السالف والأنف من ذنوبك، وحسنت إضافة ذنوب أمته إليه للاتصال والسبب بينه وبين أمته، ويؤيد هذا الجواب ما رواه المفضل بن عمر عن الصادق - عليه السلام - قال: سأله رجل عن هذه الآية فقال: والله ما كان له ذنب ولكن الله سبحانه ضمن له أن يغفر ذنوب شيعة علي - عليه السلام - ما تقدم من ذنبهم وما تأخر.

وروى عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام - عن قول الله سبحانه: ﴿ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر﴾ قال: ما كان له ذنب ولا هم بذنب، ولكن الله حمّله ذنوب شيعة ثم غفرها له...^(٢)

مركز تحقيقات كاتوليكر علوم اسلامی

(١) الميزان ج ١٨ ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٢) مجمع البيان ج ٩ ص ١١٠.

الباب الرابع

الفصل الأول:

١- إعطاء العصمة لأهل البيت - عليهم السلام -

قال الشيخ المفيد: ... أقول: إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء - صلوات الله عليهم - في تنفيذ الأحكام وإقامة الحدود وحفظ الشرائع وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء (بعصمة خ ل) وأنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وأنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين ولا ينسون شيئاً من الأحكام وعلى هذا مذهب سائر الإمامية...^(١).

قال في الميزان: «وبالبناء على ما تقدّم تصير لفظة أهل البيت اسماً خاصاً في عرف القرآن بهؤلاء الخمسة وهم النبي وعلي وفاطمة والحسنان - عليهم الصلاة والسلام - لا يطلق على غيرهم ولو كان من أقربائه الأقربين، وإن صحّ بحسب العرف العام إطلاقه عليهم»^(٢).

(١) أوائل المقالات ص ٧٣.

(٢) الميزان ج ١٦ ص ٣١٢.

وقال في موضع آخر في معنى الآية الشريفة: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾ والمعنى أن الله سبحانه تستمر إرادته أن يخلصكم بموهبة العصمة بإذهاب الاعتقاد الباطل وأثر العمل السيئ عنكم أهل البيت وإيراد ما يزيل أثر ذلك عليكم وهي العصمة^(١).

وقال الطبرسي في ذيل الآية الشريفة: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً﴾: وقد اتفقت الأمة بأجمعها على أن المراد بأهل البيت في الآية أهل بيت نبينا ﷺ ثم اختلفوا فقال عكرمة: أراد أزواج النبي ﷺ لأن أول الآية متوجه إليهن. وقال أبو سعيد الخدري وأنس بن مالك ووائل بن الأسقع وعائشة وأم سلمة: إن الآية مختصة برسول الله ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين - عليهم السلام - ...

وبإسناده عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: نزلت هذه الآية في خمسة في وفي علي وحسن وحسين وفاطمة - عليهم السلام -

٢- آراء أهل السنة في العصمة

واتفق المخالفون على عدم وجوب العصمة ووقوعها في أئمتهم وأكثرهم، بل جمهورهم على تجويز المعاصي على الأنبياء، وبعضهم جوز الكفر عليهم قبل النبوة وبعدها، وجوزوا عليهم السهو والغلط، ونسبوا إلى رسول الله ﷺ السهو في القراءة مما يوجب الكفر فقالوا ورووا: أنه ﷺ صلى يوماً الصبح وقرأ في سورة النجم عند قوله: ﴿أفرأيتم اللات والعزى ومنات الثالثة الأخرى﴾: تلك الغرائق العلى - منها الشفاعة ترجى^(٢).

(١) الميزان ج ١٦ ص ٣١٣.

(٢) حق اليقين ص ٩١.

وقال في الإلهيات: «اختلف المتكلمون في حدود عصمة الأنبياء على أقوال: قالت الأزارقة من الخوارج: يجوز على الأنبياء الكفر، أخذاً بمبدئهم من أن كل ذنب كفر. قالت الحشوية: يجوز ارتكاب الكبائر على الأنبياء قبل البعثة وبعدها (وتمسكوا في ذلك بأباطيل لا أصل لها). والمعتزلة منهم من قال: يجوز على الأنبياء الكبيرة قبل البعثة ولا يجوز بعدها وهو أبو علي الجبائي. ومنهم من قال: إن الأنبياء لا يجوز عليهم الكبيرة لا قبل البعثة ولا بعدها وتجوز عليهم الصغيرة إذا لم تكن منفرة لأن قلة الثواب^(١) مما لا يقدح في صدق الرسل ولا في القبول منهم وهو القاضي عبد الجبار. وأما الأشاعرة فقد قال القوشجي: المذهب عند محققي الأشاعرة منع الكبائر والصغائر الخسيصة بعد البعثة مطلق والصغائر غير الخسيصة عمداً لا سهواً.

نعوذ بالله من هذه الاعتقادات الفاسدة والمقالات الكاسدة.

الفصل الثاني: في تحقيق كفاية علوم راسدي

الاعتراض في مجال العصمة والجواب عنه

هنا يطرح منا إشكال يقول: إذا كانت العصمة موهبة إلهية تستلزم صيانة الأنبياء من القبائح والذنوب فهي إذن غير اختيارية وتتم بلا شعور، ولا يعدّ هذا فضيلة لهم ولا يرفع من منزلتهم وذلك لأن جهازهم الفكري حيث قد خلق بشكل يمتنع عليه الذنب طبيعة وبأمر من الله.

(١) لم يعلم كنه قلة الثواب فإن ارتكاب الصغيرة موجب للبعد عن قرب الرب وبالتالي فلا يخلو من العقاب المناسب، فكيف ينحصر أثره في قلة الثواب.

وهذا الإشكال وارد لو كانت العصمة أمراً غير اختياري وكان صدور الذنب منهم مستحيلاً وكانوا مجبورين على طاعة أوامر الله وعلى مجموعة من فضائل النفس ولكن موضوعنا الذي ندرسه ليس من هذا القبيل فالعصمة مبنية تماماً على الإيمان والوعي وهي تتجلى عملياً ولا تنفي الإرادة ولا الاختيار إطلاقاً.

ولا يرد على العصمة أيضاً ظاهر قوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾.

فإن الآية وإن كانت في حق العامة من المسلمين ممن ليس بمعصوم، لكنه إذن لهم في تبليغ ما تعلموا من الدين وتفقهوا فيه، لا تصديق لهم فيما انذروا به وجعل حجة لقولهم على الناس، والمحذور إنما هو في الثاني دون الأول.



مركز تحقيقات كاپتور علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی



مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

گنجره جهانی سند ایشع مفید

1000th ANNIVERSARY
INTERNATIONAL CONGERESS
OF (SHEIKH MOFEED)